

# المؤتمر السنوي السادس فلسطين... رؤى إستراتيجية سياسية



المركز الفلسطيني للأبحاث والدراسات الإستراتيجية - مسارات  
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

## خيارات ومتطلبات إعادة بناء الوحدة الوطنية

نادية سعد الدين

(هذه الورقة مسودة، ليست للنشر أو الاقتباس)

شركة المشروعات الوطنية



مؤسسة الناشر



الدكتور

محمد مسروحي

الدكتور

نبيل قدومي

شركة خان العمدان للاستثمار السياحي



بنك القدس  
Quds Bank

الرعاة:

تنشط الجهود المصرية، في الوقت الراهن، مجدداً لرأب صدع الخلافات العالقة أمام إنهاء الإنقسام الفلسطيني، الممتد منذ العام 2007، عبر جمع طرفي النزاع حول صيغة توافقية لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه سابقاً، خلال مصفوفة المشاهد الحوارية المتوالية التي لم تقض إلى نتائج ملموسة حتى الآن، وسط غياب أفق قريب، على الأقل، يشي بدنو إنجاز المصالحة وإعادة بناء الوحدة الوطنية.

ويسعى التحرك المصري إلى تذليل "العقبة" المستحدثة التي طفت، مؤخراً، على سطح خلاف حركتي "فتح" و"حماس"، حول تشكيل اللجنة الإدارية في قطاع غزة وإجراءات رام الله المتخذة بحقه، لأجل إحراز مقارنة وسطية بين مطلب "حماس" ب"التزامن" وشرطية "فتح" ب"الحل" قبل "الحوار" لتمكين حكومة التوافق الوطني من أداء عملها بالقطاع، من خلال ترتيب حوار ثنائي أو شامل محتمل وفق منظور القاهرة، تمهيداً لمعالجة متراكمة التحديات البيئية المؤجلة إلى شهر تشرين الأول (أكتوبر) المقبل، غداة انتهاء دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولربما بعده، في ظل شكوك تكتنف أجواء التنفيذ الفعلي، قياساً باتفاقيات سابقة؛ مثل وثيقة الوفاق الوطني، المعروفة ب"وثيقة الأسرى" عام 2006، ومكة عام 2007، والقاهرة 2011، والدوحة 2012، والشاطئ 2013، وما بينها من لقاءات ممتدة تستضيفها الساحة المصرية، إزاء افتقاد الثقة المتبادلة، وعند الإنشغال بالتفاصيل الغائبة عن جلسات الحوار، والمؤجل بحثها لفترات زمنية لاحقة، أو اتخاذ الاتفاق "طوق نجاة" مؤقتاً من المأزق الراهن إلى حين تغير الظروف المصاحبة له، أو استهداف إخضاع أحد طرفيه لرؤية الآخر السياسية، بما سيجعل منه حبراً ورقياً فقط.

وإذا كان "فشل" مساعي إنهاء الإنقسام، حتى الآن، بين جانبي الوطن المحتل في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمردف بتبعاته القاتمة على مفاصل المشهد الفلسطيني، يأخذ بناصية المحددات الداخلية والخارجية، المتميزة، وربما المتضادة، والمعطلة لإنجاز المصالحة، إلا أن "نمذجة" المأزق الفلسطيني الراهن تجسد "قولبة" تلك المتغيرات لصالح وضع المعطى الأول في مقدمة مخرجات ما آلت إليه محاولات إعادة بناء الوحدة الوطنية، والتي تعدّ متطلبات إنجاز المصالحة وإنهاء الإنقسام وتحقيق الشراكة الفعلية المتكاملة من دعائمها الأساسية.

وفي كلا الأمرين؛ يقع إضرار بالقضية الفلسطينية، لجهة تعميق حالة الانقسام وتكريس مواطن الإنفصام الحادّ بين الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، والإضرار بأهداف المشروع الوطني في التحرير وتقرير المصير وحق العودة، في ظل مضيّ الاحتلال الإسرائيلي في نمط عدوانه الثابت ضدّ الشعب الفلسطيني وتعميق الخلل القائم بالأراضي المحتلة لمصلحته بعيداً عن ضغط المساءلة والعقوبة، إزاء الانحياز الأمريكي المفتوح له، وضعف الدعم العربي الإسلامي للقضية الفلسطينية، وسط المشهد الإقليمي العربي المضطرب.

في ضوء ما سبق؛ تحاول هذه الورقة البحث في "خيارات ومتطلبات إعادة بناء الوحدة الوطنية"، وذلك من خلال تناول محددات الوحدة الوطنية، والمسارات المحتملة لمصيرها، والمتطلبات الأساسية لإنجاحها.

### محددات إعادة بناء الوحدة الوطنية

إن الأساس في أيّ تحرك فلسطيني قادم يكمن في إنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام، سبيلاً جمعياً لإعادة بناء الوحدة الوطنية في مرحلة التحرر الوطني من الاحتلال، باعتبارها الخيار الفلسطيني الأوحد المضادّ للاحتلال، والطارِد لانعكاس ملايسات أحداث المنطقة في الساحة الفلسطينية.

غير أن القياس إلى مسار ممتدّ من المساعي واللقاءات والاتفاقيات المتوالية أدخله في دائرة الشكّ الشعبي الفلسطيني، إلى حين ثبات جديته، نظير محددات داخلية وخارجية متداخلة تقف أمام تحقيق المصالحة، وإنهاء الانقسام، من أبرزها:

أولاً: ألقى الانقسام، بين جانبيّ الوطن المحتلّ في الضفة الغربية وقطاع غزة، بتبعاته القاتمة على مفاصل المشهد الفلسطيني، فأحدث نقطة تحول وازنة في بنوية النظام السياسي، تبعاً لإشكاليات نشأته وفق "أوسلو" وليس تتويجاً لنجاح المشروع الوطني في بلوغ غايته بإقامة الدولة، فخلق نظاماً منقوص السيادة ومكبلاً بقيود والتزامات، مصحوبة بفشل مساعي عملية السلام، بسبب التعنت الإسرائيلي، وعدم

تمكن السلطة الفلسطينية من إحراز الحقوق الوطنية المشروعة، في التحرير وتقرير المصير وحق العودة.

ولم يكن استمرار الإنقسام بين حركتيّ "فتح" و"حماس" مجرد صراع على تقاسم السلطة فقط، كما يراه البعض سبباً أوحداً، وإنما انعكاس لخلاف سياسي عميق واختلاف بين رؤيتين حول طريقة تناول المشروع الوطني، لم تتمكننا حتى الآن من التوافق على قضايا جوهرية مرتبطة بمساري التسوية والمقاومة، والاعتراف بالكيان الإسرائيلي، وبحقه في الأرض المحتلة سنة 1948، وقد يطول الأمر بانتظار أن تتوافق الرؤيتان، أو أن يُحسم الأمر لإحدهما، مما أدى إلى "فقدان الاتجاه"، و"ضياع البوصلة" في قيادة المسار الوطني الفلسطيني، وتعارض برنامجي وأسلوبَي القيادة في رام الله وغزة، وتكرس أزمة الثقة بين الطرفين منذ "أوسلو"، وصولاً إلى فوز "حماس" في انتخابات المجلس التشريعي (2006)، وسيطرتها على القطاع (2007)، إلى محصلة سلبية أثرت في المشروع الوطني، في ظل استفاضة سلطات الاحتلال من استمرار الانقسام لصالح مخططة الاستيطاني التهوديدي في الأراضي المحتلة.

وقد حضر المأزق الفلسطيني في اتفاقيات المصالحة المتوالية؛ التي لم تقض إلى نتائج ملموسة حتى الآن، تسهم في رآب الصدع وإنهاء الإنقسام وتحقيق الوحدة الوطنية المنشودة، في ظل الخلافات البيئية القائمة بين حركتيّ "فتح" و"حماس"، وضعف الإرادة الحقيقية للتغيير، وتأثير المتغيرات الخارجية في ثنايا الإنقسام.

**ثانياً:** لا يزال العامل الإسرائيلي يلعب دوراً مهماً في تغذية الإنقسام وتعميقه، وعدم حله، بسبب سيطرته على ثلاثة ملفات على الأقل من تلك المطروحة على طاولة الحوار الفلسطيني، وهي الحكومة، والانتخابات، والأمن، وقدرته على تعطيلها وإفشالها، وبسبب استفادته المثلى من استمرار الانقسام لمتابعة مشروعه الاستيطاني التهوديدي في فلسطين المحتلة، والركون إلى واقع القطيعة بين الضفة وغزة للتدليل على ما يدّعيه أمام المجتمع الدولي من مزاعم عدم وجود شريك فلسطيني، وانتقاء ركائز إقامة الدولة الفلسطينية المتصلة على حدود 1967، خلافاً للمسعى الفلسطيني في الأمم المتحدة.

وتشكل الوحدة الوطنية الفلسطينية مصدر قلق إسرائيلي وازن لما من شأنها كسر الأمر الواقع الحالي الذي يحرص الاحتلال على استمراره في الأراضي المحتلة، وعرقلة مشروعه في الضفة الغربية التي يريدها مقسمة الأوصال بين "دولة" زهاء 631 ألف مستوطن، وحكم ذاتي فلسطيني محدود ضمن منطقتي "أ" (تقع تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة) و"ب" (سيطرة مدنية فلسطينية وأمنية إسرائيلية)، وفق تصنيف "أوسلو"، وذلك غداة إخراج القدس من مطلب التقسيم، وقضمّ المساحة المخصصة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود العام 1967، فيما تمتدّ "البقعة" الخارجة عن يدّ المحتلة ضمن "كانتونات" غير متصلة جغرافياً، لتشكل، مع مساحة قطاع غزة، قوام الكيان الفلسطيني المستقبلي، وفق الرؤية الإسرائيلية، الذي لا يخرج بالنسبة إليها عن إطار حكم ذاتي معني بالشئون المدنية للسكان، باستثناء السيادة والأمن الموكولين إليه.

ويتماهى "الفيتو" الأمريكي مع المحدد الإسرائيلي ضدّ المصالحة الفلسطينية، إلا إذا جاءت ضمن شروط معينة تساعد على إحياء العملية السلمية، واستئناف المفاوضات، وذلك لدرء خطر الوحدة الفلسطينية على المخطط الإسرائيلي - الأمريكي في فلسطين المحتلة، واستهداف زعزعة قدرة التأثير الفلسطيني المنقّسم، جغرافياً وسياسياً، على مسار القضية إقليمياً ودولياً، وإضعاف الموقف الفلسطيني التفاوضي لتحصيل الحقوق الوطنية في التحرير وتقرير وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وأراضيهم، فضلاً عن تبعات مشاركة "حماس" في الحكومة، وانضوائها في إطار منظمة التحرير، مع استمرار رفضها الاعتراف بالكيان الإسرائيلي، وبوجوده، وبالالتفاقيات الموقعة معه سابقاً.

**ثالثاً:** يشكل المشهد الإقليمي العربيّ المضطرب، منذ العام 2011، محدداً معتبراً لإنهاء الإنقسام وتحقيق الوحدة الفلسطينية، في ظل انشغالات الدول بأزماتها وقضاياها الداخلية، وبصدّ محاولات التدخل الخارجية المضادة، مما يجعلها غير مؤثرة، أنياً على الأقل، في تقديم الدعم والنصرة المطلوبين للفلسطينيين، خارج سياق المواقف التضامنية. فيما تحتاج عملية التغيير والإصلاح المنشودة، وعودة الاستقرار للمنطقة، إلى سقف زمني، يقدره خبراء بقرابة 5 - 7 سنوات على الأقل، وأحياناً عشر، ليصار بعدها إلى عقد الآمال في دعم حقيقي ومؤثر للقضية وللشعب الفلسطيني، بما يمنح الاحتلال فرصة كافية لتعميق الخلل القائم لصالحه.

ولكن في المحصلة؛ فإنه لا نصير لحركتي "فتح" و"حماس" سوى المظلة الوطنية الفلسطينية، عبر توفر الإرادة والجدية الحقيقية لإنهاء الانقسام، وتحقيق الوحدة الوطنية المضادة، بدعم عربي إسلامي، لعدوان الاحتلال المتواصل ضدّ الشعب الفلسطيني.

## مسارات محتملة

تتداخل المفاعيل، الداخلية والخارجية المتميزة، وربما المتضادة، في أجواء المصالحة وإنهاء الانقسام، وبالتالي مساعي تحقيق الوحدة الوطنية، حدّ الاحتمالات المفتوحة لمصيرها، والتي تجبّ في باطنها سيناريوهات؛ إما النجاح أو الفشل أو "التفاهم المؤقت" أو "التكتيكي"، في ظل المتغيرات المتباينة والأحداث الجارية في المشهد الإقليمي العربي والدولي. وهي كالتالي:

أولاً: نجاح مساعي إنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية: حيث يعدّ إنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام المتطلب الأساسي لإعادة بناء الوحدة الوطنية، في حال توفر الإرادة الحقيقية عند حركتيّ "فتح" و"حماس" ضمن إطار جمعيّ وطني، وبدعم عربي إسلامي، لضمان نجاحها وديمومتها، إزاء مفاعيل المشهد الإقليمي العربي المأزوم، وانشغال الدول بقضاياها الداخلية، وتراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية، بما قد يسهم في تنفيذ خطوات المصالحة، بحسبانها مصلحة وطنية عليا، في ظل إدراك خطورة المأزق الفلسطيني الراهن، وعدم تحقق قدرة الصمود أمام العدوان الإسرائيلي، المدعوم أمريكياً، إلا بالوحدة الوطنية، أسوة بتنفيذ الخيارات الاستراتيجية للمرحلة القادمة، ومنها استكمال المسعى الأممي، وتعزيز المقاومة الشعبية، والتحرك الدبلوماسي تجاه الاعتراف بفلسطين "دولة كاملة العضوية" في الأمم المتحدة، عقب الاعتراف بها "دولة مراقب"، غير عضو، في تشرين الثاني (نوفمبر) 2012.

إن المضيّ قدماً في تشكيل الحكومة يخلق أجواء الثقة بين الطرفين، ويعزز المصداقية والجدية في تنفيذ المصالحة بين صفوف الشعب الفلسطيني، كما يهيئ المناخ المناسب لإجراء انتخابات في ظل وحدة وطنية. فيما يشكل الصفّ الفلسطيني الموحد دعامة مضادة للمساعي الأمريكية الإسرائيلية في

فرض "تسوية" مجزوءة لا تخرج عن إطار الحكم الذاتي الفلسطيني، وفق منظور الاحتلال، مقابل تقديم "التسهيلات الاقتصادية" للفلسطينيين، في إطار "الحل الإقليمي"، بما يشكل تصفية للحقوق الوطنية الفلسطينية.

**ثانياً: فشل المساعي:** وهنا تختلف المحصلة النهائية لهذا الاحتمال عن سابقه، ولكنها قد تناظره هدفاً. إذ إن غلبة تعثر حوار المصالحة على هدفه الأساسي تؤدي إلى فشله، رغم توفر الأجواء الجادة المواتية لإنجاحه، وذلك عند الإنشغال بالأدوات الفنية للتطبيق، وبروز الخلافات العالقة، واستهداف طرف لاختضاع الآخر سياسياً، مما يؤدي إلى عرقلة مساره.

وقد يبرز الشدّ هنا عند مشاورات الحكومة القادمة، أو إجراء الانتخابات، فيما تطلّ قضية التنسيق الأمني بين أجهزة السلطة الفلسطينية والاحتلال برأسها الثقيل على أفق أيّ تحرك لتحقيق المصالحة، عدا عن مطالبة "حماس" بإبقاء سلاح المقاومة دونما مساس، مع دمج أفراد الشرطة والأمن في قطاع غزة ضمن إطار الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة، فيما يقف تباين البرنامج السياسي حجر عثرة عند الإيغال بعيداً في تطبيقات لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير، التي تستهدف دخول حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" تحت مظلتها، في ظل غياب الأرضية السياسية المشتركة بين حركتي "فتح" و"حماس"، بدون أن تسهم وثيقة "المبادئ والسياسات العامة" الرسمية لحركة "حماس"، التي أعلنتها في الأول من أيار (مايو) الماضي بالدوحة، في تقريب حدود المسافة البعيدة بينهما، رغم غلبة اللغة السياسيّة الأقل تشدداً على خطابها العقيدّي الأيديولوجي، مع الحفاظ على الثوابت المحكّمة إلى محددات المرجعية الإسلامية، بعيداً عن ضغط اللحظة وحراجتها، وذلك حينما خلت من مفردات شكلت أساس ميثاق الحركة، الصادر في العام 1988، لصالح الاقتراب من مضمون برنامجها الذي خاضت به انتخابات المجلس التشريعي عام 2006 تحت قائمة "التغيير والإصلاح"، بما يعكس الاستجابة الملحة للمتغيرات والأحداث الجارية في المشهد الإقليمي العربي المضطرب، منذ سبع سنوات تقريباً.

ويدخل في هذا السياق تباين منظور الحركتين حيال تفسير بنود اتفاقات المصالحة المتوالية، والمغزى المستفاد من مضمونها، فبينما ترى "فتح" أن حكومة الوفاق الوطني ستكون "ملتزمة بالتزامات السلطة والاتفاقيات الموقّعة وبالبرنامج السياسي الذي أقرته مؤسسات منظمة التحرير"، ما يعني الالتزامات

المبرمة مع الكيان الإسرائيلي والاعتراف به، فإن ذلك الأمر "مرفوض كلياً" بالنسبة إلى "حماس"، التي تجدّ في الحكومة "مرحلة انتقالية لأداء مهام معينة وفق سقف زمني متفق عليه مسبقاً".

هذا الخلط في الرؤى قد يقدر له التغلغل في مفاصل عمل الحكومة ومسارها القادم عند الاحتكام إلى سياسة خارجية متباينة، وجدت حضورها، قبل تشكيلها، في موقف الطرفين المتغير من أحداث ومتغيرات المنطقة، لاسيما حيال مصر وسورية، وهو أمر لم يتوقف عند حدّ التباين الثنائي وإنما أصاب صفوف الحركة الواحدة، حيث الخلافات الداخلية في "فتح" التي تفاعلت حدتها مؤخراً عندما دخلت علاقة الجذب المتبادل بين الرئيس محمود عباس والقيادي المفصول من الحركة، النائب محمد دحلان، منعطفاً حاداً أندر بنفق "انقسامى" آخر في الساحة المحتلة ما لم يتم تطويقه داخلياً، بينما ترك حراك التغيير العربي ندوبه في "حماس"، وجعلها تدفع أثمان التنقل بين محاوره السياسية المتغيرة، تزامناً مع خلافات داخلية أبرزت خطاباً متميزاً بين قيادتي "الداخل" و"الخارج" مسّ موقفها من إدارة الصراع العربي- الإسرائيلي وحراك التغيير والمصالحة، فضلاً عن تعثر الإمداد المالي الخارجي، حدّ الانقطاع حيناً، عن قطاع غزة، المحاصر إسرائيلياً.

بيدّ أن إرهابات المواقف السياسية ستترك ذيلها اللاحقة؛ عند احتساب العلاقة مع مصر تحديداً، نظراً لمكانتها المركزية الاستراتيجية في المنطقة ودورها المهم في مفاعيل القضية الفلسطينية ورعايتها لملف المصالحة وموقعها كظهير استراتيجي لغزة، حيث تسعى "حماس" إلى ترميم علاقتها المتوترة مع القاهرة، التي تستضيف حالياً لقاءات ثنائية معها، وجلسات بين الحركة و"التيار الإصلاحي الفتاوي"، تيار دحلان، في إطار التفاهات الثنائية الأخيرة التي تستهدف، وفق "حماس"، "تحقيق المصالحة المجتمعية الوطنية، وإنقاذ الوضع المتدهور في القطاع"، والتي لم تجدّ استحساناً كبيراً عند حركة "فتح"، والسلطة الفلسطينية، التي ينتابها القلق من تداعيات "المصالحة" الحمساوية الدحلانية، إن جاز التعبير، على الوضع في الساحة الفلسطينية المحتلة، في ظل ما يتردد من وجود ما يسمى "مشروع دولة غزة"، وهو الأمر الذي نفته "حماس".

ولأن محددات المصالحة المضادة لا تزال، فيما يبدو، تشكل ضغطاً ثقيلاً غير متوازن مع عوامل رهانة تساعد على إنجاحها، والدفع باتجاهها، وفي مقدمتها العامل الإسرائيلي، ولأن الأجندة الفلسطينية حافلة

بمشاهد تصافح الطرفين أمام عدسات الكاميرا في آخر سبع سنوات عجاف من جدية نفاذها، فإن الشكوك تغلب على مصير أي حوار قادم للمصالحة، بانتظار ما ستسفر عنه الأحداث والمتغيرات الجارية في المنطقة.

**ثالثاً: مسار التفاهم "المؤقت" أو "التكتيكي":** بحيث يشكل كل من حوار المصالحة واستلال الاتفاق "طوق نجاة" مؤقتاً إلى حين تبدل الظروف والمعطيات المصاحبة له، في ظل غياب الإرادة الحقيقية لتحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام. بمعنى أن يشكل مأزق حركتيّ "فتح" و"حماس" الحادّ، والأحداث الجارية في المنطقة، وليس الوحدة الوطنية، دافعاً أساسياً للذهاب نحوه "تكتيكياً"، وذلك لاستخدامه من قبل السلطة الفلسطينية كورقة مناورة للردّ على التعنت الإسرائيلي، في ظل الجهود الأمريكية الحالية لاستئناف مفاوضات السلام، ورسالة ضغط بوجود خيارات أخرى، إذا لم تتم الاستجابة لمطالب وقف الاستيطان والالتزام "بحل الدولتين" والاحتكام لمرجعية عام 1967، لضمان نجاح المفاوضات، فضلاً عن محاولة توظيفه كبديل عن تفاهمات "حماس" ودحلان، التي لم تجدّ استحساناً كبيراً لدى السلطة، مقابل استهداف "حماس" فك الحصار الخانق، وتخفيف وطأة الأوضاع المعيشية المتدهورة في القطاع، وتحسين علاقتها مع مصر، والانفتاح للعالم الخارجي.

بيدّ أن اتفاقاً من هذا النوع يستهدف إدارة الانقسام فقط، وليس العمل على إنجائه، ويكرّس مفاصله في الساحة المحتلة، ويتسبب في نزع ثقة الفلسطينيين بقيادتهم وتجاه الحركتين معاً، ويعطي مجالاً أكبر للضغط الأمريكي تجاه انتزاع تنازلات من القيادة الفلسطينية لاستئناف المفاوضات، بينما يمضي الاحتلال في عدوانه الثابت بين ثنايا الانقسام الفلسطيني.

### **متطلبات إعادة بناء الوحدة الوطنية**

يعدّ إنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام المتطلب الأساسي لإعادة بناء الوحدة الوطنية، في حال توفر الإرادة الحقيقية عند حركتيّ "فتح" و"حماس" ضمن إطار جمعيّ وطني، وبدعم عربي إسلامي، لضمان نجاحها وديمومتها.

ويشكل أسّ الشراكة الوطنية الكاملة دعامة لمتطلب الوحدة؛ ضمن آليات محددة تضمن نجاحها، وذلك عبر استعداد حركة "حماس"، فعلياً، للتخلي عن سيطرتها على قطاع غزة، وتمكين حكومة الوحدة الوطنية، المنشودة، من أداء عملها على كامل أراضي الضفة الغربية والقطاع، مقابل قبول حركة "فتح" بالشراكة الحقيقية في منظمة التحرير، مع كافة القوى والفصائل الفلسطينية بما فيها حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، بما يستدعي إعادة تفعيل وبناء مؤسسات المنظمة لضمان انضواء مختلف التوجهات السياسية تحت مظلتها، وفق أسس وطنية وديمقراطية توافقية، والاتفاق على برنامج سياسي موحد وواضح تكون مرجعيته المنظمة، في مرحلة التحرر الوطني ضدّ الاحتلال، ولتحقيق أهداف الاستقلال وتقرير المصير وحق العودة.

ويستقيم ذلك مع ضرورة التوافق الوطني، في إطار الشراكة المتكاملة، على قرار السلم والحرب، باعتباره مسؤولية جمعيّة مشتركة، تزامناً مع إعادة بناء الأجهزة الأمنية وتوحيدها، عبر دمج أفراد الشرطة والأمن في قطاع غزة ضمن نطاق الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة، مع وضع استراتيجية وطنية موحدة تأخذ بكافة أشكال المقاومة ضدّ الاحتلال، في مرحلة التحرر الوطني، بعيداً عن المصالح الحزبية الضيقة والمحاور الإقليمية المضادة، لصالح المصلحة الوطنية العليا.

ويزيد من ذلك؛ حيوية عدم الارتهان على المسار التفاوضي، الممتد زمنياً، بدون تحقيق تقدم في إحراز الحقوق الوطنية الفلسطينية في التحرير وتقرير المصير وحق العودة، بينما المسعى الأممي، رغم أهميته، لن يقيم الدولة، ولن يضمن انضمامها إلى الأمم المتحدة، ولن يضيف الكثير من الامتيازات المتحصلة رهنًا لمنظمة التحرير، كما سيكون مجرد قرار آخر غير ملزم للاحتلال، خلا ما تفرضه يده المحتلة من وقائع استيطانية مغايرة ضمن المساحة المخصصة لإقامة الدولة الفلسطينية المنشودة ضمنها، في ظل غياب الكيانية الوطنية السيادية والمستقلة، وتكرس الانقسام، وتقتت التجمعات السكانية بفعل الاستيطان والطرق الالتفافية والجدار العنصري والانفصال الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويدخل في هذا السياق؛ ضرورة إعادة النظر في دور السلطة الفلسطينية ووظائفها والتزاماتها واتفاقياتها مع الاحتلال، والمضيّ قدماً في تشكيل حكومة وحدة وطنية لخلق أجواء الثقة وتعزيز المصادقية

والجدية في تنفيذ المصالحة بين صفوف الشعب الفلسطيني، وتهيئة المناخ المناسب لإجراء الانتخابات العامة، شريطة أن تكون دورية، في ظل وحدة وطنية، ووفق قيم الديمقراطية والشفافية والمساواة وضمن الحريات الأساسية.

**وفي المحصلة؛ إن السعي الفلسطيني لإنجاز المصالحة وإنهاء الإنقسام، سبباً جمعياً لإعادة بناء الوحدة الوطنية، يشكل عنصراً رئيسياً في المكون السياسي الفلسطيني، وأساساً حيويّاً في مرحلة التحرر الوطني من نير الاحتلال، إلا أن ذلك يتطلب إرادة سياسية فلسطينية جادة، بدعم عربي إسلامي، لتحقيق ما يفوّت على الاحتلال فرصة تعميق الخلل القائم في الأراضي المحتلة لمصلحته، وما عدا ذلك؛ فإن المحددات الداخلية والخارجية المتضادة ستغلب على أي أفق للمصالحة.**

\*\*\*\*\*